الأمم المتحدة

A/74/292

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين

منح الاتحاد الدولي لنقابات العمال مركز المراقب في الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نطلب، عملا بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة عنوانه ”منح الاتحاد الدولي لنقابات العمال مركز المراقب في الجمعية العامة“.

ويمثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال أحد المكونات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية. والمكونان الآخران هما المنظمة الدولية لأرباب العمل والدول الأعضاء. ونود كذلك أن نشير إلى الطلب الموازي لمنح مركز المراقب للمنظمة الدولية لأرباب العمل الذي قدمناه أيضا (A/74/291).

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تُرفق بهذه الرسالة مذكرة تفسيرية (المرفق الأول) دعما للطلب المذكور آنفا، وكذلك رسالة موجهة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية (المرفق الثاني) ومشروع قرار (المرفق الثالث).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرافقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) آن **غيغن**
القائمة بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

260819 260819 19-14086 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(توقيع) يورغن **شولتز**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) رؤوف ألب **دنكتاش**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

١ - الخلفية التاريخية والمهمة

ظلت المهمة الرئيسية للاتحاد الدولي لنقابات العمال منذ عام ٢٠٠٦ هي النهوض بحقوق ومصالح العمال والدفاع عنها من خلال التعاون الدولي بين النقابات والقيام بحملات عالمية وبذل جهود الدعوة داخل المؤسسات العالمية الرئيسية. وقد تشكل الاتحاد في عام ٢٠٠٦ باندماج الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة والاتحاد العالمي للعمل.

ومن مجالات نشاطه الرئيسية ما يلي: (أ) النهوض بحقوق العمال وتعزيز العمل اللائق؛ (ب) تعزيز المساواة وعدم التمييز والكرامة والعدالة للجميع؛ (ج) تعزيز التنمية المستدامة والسلام والديمقراطية؛ (د) دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل الرفاه الاقتصادي للجميع وتعزيز الحوكمة على الصعيد العالمي؛ (هـ) العمل من أجل القضاء على أشكال الرق المعاصرة؛ (و) تنفيذ حملات من أجل التوزيع العادل للثروة الاقتصادية مع إتاحة الحماية الاجتماعية الشاملة، والحد الأدنى لأجور الكفاف، والتفاوض الجماعي.

وتحسن الشبكة العالمية للاتحاد الدولي لنقابات العمال حياة الناس بشكل مباشر من خلال العمل على ضمان استفادة الجميع من الرخاء الاقتصادي. والاتحاد هو الممثل الوحيد للعمال في منظمة العمل الدولية. وعلاوة على ذلك، فهو معروف على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وفي سياق منتديات أخرى، على النحو المبين في الفروع من ٣ إلى ٦ أدناه.

ويتعاون الاتحاد الدولي لنقابات العمال مع الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال، بما في ذلك من خلال المجلس الإقليمي الأوروبي المشترك.

ورحب مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورته المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٩ بالهدف المتمثل في منح الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأرباب العمل مركز المراقب في الجمعية العامة. ويتألف مجلس إدارة منظمة العمل الدولية من ٥٦ عضوا (٢٨ حكومة و ١٤ رب عمل و ١٤ عاملا) و ٦٦ من نوَّاب الأعضاء (٢٨ حكومة و ١٩ رب عمل و ١٩ عاملا).

٢ - العضوية والهيكل التنظيمي

الاتحاد الدولي لنقابات العمال، الذي يوجد مقره في بروكسل، هو أكبر اتحاد لنقابات العمال في العالم. ويمثل حاليا ٢٠٧ ملايين عامل من خلال المنظمات المنتسبة له في ١٦٣ بلدا، وعددها ٣٣١ منظمة. ويضم الاتحاد ثلاث منظمات إقليمية رئيسية هي: المنظمة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنظمة الإقليمية الأمريكية، والمنظمة الإقليمية الأفريقية. وسلطته العليا هي المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لنقابات العمال، الذي ينعقد عاديا مرة كل أربع سنوات، غير أنه يجوز لأغلبية أعضاء المجلس العام للاتحاد أن يدعوا إلى عقد مؤتمرات استثنائية. وينتخب المشاركون في المؤتمر العالمي أعضاء المجلس العام والأمين العام والمدقِّقين. والأمينة العامة الحالية للاتحاد هي شاران بارو.

٣ - العلاقات مع وكالات الأمم المتحدة: منظمة العمل الدولية

يضطلع الاتحاد الدولي لنقابات العمال بدور أمانة المجموعة العمالية في هياكل الحوكمة والهيئات الثلاثية في منظمة العمل الدولية، ومن ثم فهو يمثل أحد المكونات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية التي هي من أقدم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والتي تضم ١٨٧ دولة عضوا. وهذا أمر استثنائي داخل منظومة الأمم المتحدة.

ومنظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة الثلاثية الوحيدة التي تضم ممثلين عن الحكومات وأرباب العمل والعمال لوضع معايير العمل، ووضع السياسات، وإعداد البرامج الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وتعزيز عدة أمور منها الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع).

وعلى مدى ١٠٠ سنة، ظلت منظمة العمل الدولية تعمل على تعزيز الحقوق في العمل، وتشجع العمالة المنتجة وتوفير فرص العمل اللائق، وتحسّن الحماية الاجتماعية، وتنهض بالحوار الاجتماعي بشأن القضايا المتصلة بالعمل. وتعطي المنظمة في عملها اليومي صوتا متساويا للعمال وأرباب العمل والحكومات، بما يضمن انعكاس آراء الشركاء الاجتماعيين انعكاسا دقيقا في معايير العمل وفي صياغة السياسات والبرامج.

ونقابات العمال، التي يمثلها الاتحاد الدولي لنقابات العمال في منظمة العمل الدولية، هي من مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية في معظم البلدان الديمقراطية. وفي عالم آخذ في العولمة بسرعة، فإن التحدي المتمثل في توفير فرص العمل اللائق وظروف العمل الآمنة وأجور الكفاف والضمان الاجتماعي الأساسي والمساواة بين الجنسين والتوزيع العادل للدخل يتطلب حوكمة عالمية أفضل وتطبيقا شاملا للجميع وإعمالا لمعايير العمل الدولية.

وتعتبر النقابات منظمة العمل الدولية، منذ إنشائها، مؤسسة أساسية لتعزيز حماية العمال من خلال الحوار الاجتماعي ووضع المعايير على الصعيد العالمي، كما تسعى النقابات إلى ضمان انعكاس آراء العمال في صكوك المنظمة.

ونظرا لأهمية العمل الثلاثي الأطراف، فقد جعلت منظمة العمل الدولية التصديق على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤) وتنفيذها أولوية من أولوياتها. وعلاوة على ذلك، شدد إعلان عام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة على الدور الرئيسي لهذا الصك (إلى جانب اتفاقيات الحوكمة (الأولوية) الثلاث الأخرى، رقم ٨١ ورقم ١٢٢ ورقم ١٢٩) من منظور الحوكمة.

وبالتالي، يتم وضع معايير العمل الدولية وتطبيقها والإشراف عليها، دون استثناء، من خلال هيكل ثلاثي. ويضمن النهج الثلاثي لاعتماد المعايير حصولها على دعم واسع النطاق من جميع مكونات منظمة العمل الدولية.

وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية حتى اليوم ١٩٠ اتفاقية و ٢٠٦ توصيات، معظمها مُحدَّث. وجميع الاتفاقيات والتوصيات قد أعدَّ بطريقة ثلاثية واعتُمد بأغلبية أصوات ممثلي المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال وحكومات الدول الأعضاء.

وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الإعلانَ بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل مكوناتُ منظمة العمل الدولية (أرباب العمل والعمال، بقيادة المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، على التوالي، وبدعم منهما، والدول الأعضاء). والإعلان، الذي بادرت المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال باقتراحه، يلزم الدول الأعضاء باحترام وتعزيز المبادئ والحقوق في الفئات الأربع التالية: (أ) حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في التفاوض الجماعي؛ (ب) القضاء على العمل القسري؛ (ج) إلغاء عمل الأطفال؛ (د) القضاء على التمييز فيما يتعلق بالعمالة والعمل.

ومن العناصر الرئيسية للنظام الإشرافي لمنظمة العمل الدولية لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر، التي تدرس كل سنة تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات. واللجنة هيئة ثلاثية دائمة تابعة للهيئة التشريعية لمنظمة العمل الدولية، ألا وهي مؤتمر العمل الدولي. وتتيح لممثلي الحكومات وأرباب العمل والعمال الفرصة لإجراء دراسة مشتركة لطريقة امتثال الدول لالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات والتوصيات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي. وفي أعقاب الدراسة الفنية والمستقلة لتقارير الحكومات عن امتثالها لاتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، التي تنجزها لجنة الخبراء، يختار مندوبو أرباب العمل والعمال إلى المؤتمر، بقيادة المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال وبدعم منهما، ٢٤ حالة لكي تُفحص أمام لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، فإن نائب رئيس أرباب العمل الذي يكون عادة هو نائب رئيس المنظمة الدولية لأرباب العمل ونائب رئيس العمال، بقيادة الاتحاد الدولي لنقابات العمال وبدعم منه، يتوليان مسؤولية صياغة الاستنتاجات بشأن تلك الحالات في شكل طلبات توجه إلى الحكومات. وفي سياق لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر، يضطلع الشركاء الاجتماعيون بدور لا غنى عنه لجوهر النظام الإشرافي لمنظمة العمل الدولية.

وخلاصة القول إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال يشارك بشكل كبير في الحوكمة العالمية، حيث يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في عدة مسائل تشمل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، وسياسات الهجرة العادلة، والتخفيف من تغير المناخ، ومنع نشوب النزاعات، والسلام والأمن.

٤ - الدور المضطلع به في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إن منظمة العمل الدولية، كسواها من الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تضطلع بدور مهم في إطار إعادة تنظيم تلك المنظومة على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. ويستدعي إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اضطلاع النقابات بدور أقوى في منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك الاتحاد الدولي لنقابات العمال، فهو، باعتباره مكونا من مكونات منظمة العمل الدولية، يتبوأ مكانة تؤهله للإسهام كثيرا في تحقيق هذا الهدف وتحسين المساءلة والكفاءة والاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ويتمثل الهدف الشامل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما ينعكس أيضا في إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ولتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بنجاح، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل مع ممثلي اتحادات أرباب العمل والعمال، باعتبارهم وكلاء ذوي أهمية بالغة في التأثير على السياسات المحلية. فهذه المنظمات تضطلع بدور رئيسي في التفاوض بشأن خطة عام ٢٠٣٠ في الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري، وفي تنفيذها ومتابعتها. وللتكيف مع هذه المتطلبات، اتخذت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨ تدابير لتحقيق هذا الهدف الشامل وتكييف تعاونها الإنمائي مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد قدم الاتحاد الدولي لنقابات العمال دعما كبيرا لهذا القرار وهو بمثابة جهة فاعلة رئيسية في إحراز التقدم في مجال التنفيذ ميدانيا. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تتضافر جهود منظمات العمال وأرباب العمل من خلال الحوار والشراكة الاجتماعيَّين، وهذان عاملان رئيسيان في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والديمقراطية.

٤-١- الأنشطة المضطلع بها ضمن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

منظمة العمل الدولية عضو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي تشارك بفعالية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ وفي عملية الإصلاح الإنمائي بالأمم المتحدة. وباعتبار الاتحاد الدولي لنقابات العمال جزءً من الهيكل الثلاثي، فإنه يساعد في تشكيل موقف منظمة العمل الدولية داخل تلك المجموعة.

٤-٢- الأنشطة المضطلع بها ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة

رفع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٩/٧٢ مستوى إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (المعروف سابقا باسم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) ليصبح أداة التخطيط والتنفيذ الأكثر أهمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية في البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتالي تقديم مساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستنادا إلى إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة، يوكَل إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية ولاية دعم الدول الأعضاء في أربعة مجالات مترابطة هي: (أ) التنمية المستدامة؛ (ب) حقوق الإنسان؛ (ج) السلام والديمقراطية؛ (د) منع الكوارث الطبيعية والقدرة على التصدي لها (القدرة على الصمود). وتشمل هذه الولاية دعم الدول الأعضاء في احترام التزاماتها وتعهداتها بموجب القواعد والمعايير الدولية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صكوك حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، وتعزيز تلك الالتزامات والتعهدات وتنفيذها والإبلاغ عنها. والعمل المعياري الذي تقوم به منظمة العمل الدولية في إطار ولايتها المتمثلة في تقديم الدعم لأعضائها في الامتثال لاتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والإبلاغ عنها أمر أساسي لترسيخ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ضمن قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها.

وعلى سبيل المثال، فإن خطة العمل في إطار محدد للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة فيما يتعلق بالنمو الشامل والعمل اللائق يمكن أن تشمل دعم منظمة العمل الدولية في تنفيذ اتفاقيات العمل الدولية المصدَّق عليها بناءً على تعليقات وقرارات الآليات الإشرافية، بما في ذلك استنتاجات لجنة تطبيق المعايير التابعة لمؤتمر العمل الدولي. والسعي إلى تحقيق جدول الأعمال المعياري

والقيم العالمية التي تربط الأمم المتحدة يجب أن يظل أولوية للعمل الجماعي الذي تضطلع به الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بوسائل تشمل مشاركة المنسقين المقيمين. وبالتالي، فإن الشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل الدولية مترابطون بشكل وثيق في هذه العملية وسيسهمون بفعالية في حسن سير عملية الإطار الجديد.

وقد صرح الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية، باقتناعه بأن عملية الإصلاح من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الإثراء المتبادل بين الوكالات دعما للأولويات الإنمائية للبلدان، وهو ما سيزيد بدوره الفرص المتاحة لمجموعات المهارات المحددة التي تتوافر عليها الوكالات المتخصصة من قبيل منظمة العمل الدولية.

وتجدر الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والبرنامج القطري للعمل اللائق الخاص بمنظمة العمل الدولية. وتروم مثل هذه البرامج القطرية تحقيق هدفين هما: (أ) تعزيز العمل اللائق باعتباره عنصرا رئيسيا في استراتيجيات التنمية الوطنية؛ (ب) تنظيم ما يوضع رهن إشارة المكونات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية من معارف وصكوك وجهود الدعوة والتعاون. وينفَّذ هذا البرنامج ضمن إطار قائم على النتائج لتعزيز برنامج العمل اللائق في مجالات الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية. والعمل الثلاثي الأطراف والحوار الاجتماعي، ومن ثم أصوات العمال وأرباب العمل، أمور محورية في تماسك وتكامل أي برنامج لمنظمة العمل الدولية، تخطيطا وتنفيذا. والبرامج القطرية للعمل اللائق هي المساهمة المميزة من منظمة العمل الدولية في البرامج القطرية للأمم المتحدة، كما أنها تشكل إحدى الأدوات الرئيسية لتحسين دمج التعاون التقني الممول في إطار الميزانية العادية مع ذلك الممول من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٥ - العلاقات مع وكالات الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال منخرط بشكل كبير في عمل الأمم المتحدة ويسهم فيه.

٥-١- تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

من خلال الولاية المنوطة بمنظمة العمل الدولية المتمثلة في عدم إمكانية إقامة سلام شامل ودائم إلا إذا بُنيَ على العدالة الاجتماعية، تضطلع المنظمة وكذلك الاتحاد الدولي لنقابات العمال، باعتباره من مكوناتها، بدور أساسي في تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ والنهوض بها في مجملها وبدور جزئي في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وبرنامج العمل اللائق عامل من العوامل الحفَّازة للتنمية المستدامة، ومن ثم فهو يساعد في إحراز التقدم في العديد من أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك فقد أثبت الاتحاد الدولي لنقابات العمال أنه شريك يعوَّل عليه في الأنشطة الأساسية الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف. وعلاوة على ذلك، يقوم الآن التعاون الإنمائي الذي تنفذه منظمة العمل الدولية على تعزيز خطة عام ٢٠٣٠.

وتشكل صياغة وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة أولويات استراتيجية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، الذي ساهم في إعداد خطة عام ٢٠٣٠ من خلال عملية ما بعد عام ٢٠١٥ حيث شارك في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. والاتحاد منخرط انخراطا كاملا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالطرق التالية:

- تقديم الأعضاء للتقارير القطرية عن أهداف التنمية المستدامة ابتغاء رصد التقدم المحرز بشأن تلك الأهداف على أساس سنوي
- تقديم الدعم لمشاركة المنظمات الإقليمية التابعة للاتحاد والمنظمات الوطنية المنتسبة له في منتديات الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بأهداف التنمية المستدامة
- المشاركة في المناقشات والاستعراضات المواضيعية والوزارية التي يعقدها المنتدى السياسي الرفيع المستوى (بما يشمل اجتماعات أفرقة الخبراء التحضيرية)
- تقديم الأدلة والعروض بشأن مساهمة النقابات العمالية في خطة عام ٢٠٣٠، وكذلك أوراق السياسات مثل المساهمة المواضيعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى على أساس سنوي

والاتحاد الدولي لنقابات العمال شريك في التنظيم بالنسبة للمجموعة الرئيسية للعمال والنقابات العمالية، التي تشترك حاليا في رئاسة آلية تنسيق المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[(١)].

٥-٢- المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في سياق أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حصل الاتحاد الدولي لنقابات العمال على المركز الاستشاري في عام ٢٠٠٧. وتبعا لذلك، فإن المنظمة، إلى جانب الدور الذي تضطلع به بوصفها عضوا في منظمة العمل الدولية، على اطلاع جيد بعمل منظومة الأمم المتحدة ولديها خبرة طويلة في سياق الدبلوماسية الدولية.

٥-٣- المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

في إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، نظم الاتحاد الدولي لنقابات العمال أصوات النقابات العمالية من جميع أنحاء العالم. ويشدد مجلس النقابات العالمية على الحاجة إلى ضمان الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان الواجبة للمهاجرين وعلى إنشاء أطر تنظيمية تحترم حقوقهم الأساسية بغض النظر عن وضعهم.

وفي إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، ألقى أحد ممثلي الاتحاد الدولي لنقابات العمال كلمة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٨. وركزت المناقشة المواضيعية على تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص ابتغاء إعادة التفكير في سياسات هجرة اليد العاملة وتنقل المهارات على الصعيد الدولي.

وبمشاركة الاتحاد الدولي لنقابات العمال والاتحاد العالمي للعمل، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة التوظيف المنصف التي تروم منع الاتجار بالبشر وتشجيع الهجرة الآمنة وتقليل تكاليف تنقل اليد العاملة.

(١) انظر: www.ituc-csi.org/2030Agenda.

٥-٤- مجلس حقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان)

يتيح الاتحاد الدولي لنقابات العمال منظورات عمالية مهمة في العديد من المبادرات السياساتية وفي المنتديات التي تعقد في مجلس حقوق الإنسان. وتساعد المنظمة، باعتبارها عضوا في الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية ونظرا لخبرتها السابقة في التصدي لتحديات حقوق الإنسان وحقوق العمل في عالم العمل على الصعيد العالمي، على ربط عمل منظمة العمل الدولية بعمل مجلس حقوق الإنسان.

ويكفل الاتحاد الدولي لنقابات العمال إسماع أصوات العمال ومراعاتها في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ويعتقد الاتحاد أنه من مسؤولية الشركات، في إطار بذل العناية الواجبة المتوقع منها، أن تمنع وتخفف الآثار على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق العمال. وتنافح المنظمة بفعالية عن مصالح العمال في جميع مراحل العملية.

وسيواصل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العمل مع جميع الجهات المعنية على تنفيذ التوصيات المنشورة في إطار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

٥-٥- الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

لقد كان الاتحاد الدولي لنقابات العمال، باعتباره منظمة دولية، شريكا حاسما في إعداد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. والأمينة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال، شاران بارو، عضو حالي في مجلس الاتفاق العالمي.

٥-٦- أشكال المشاركة الأخرى مع الأمم المتحدة

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

يقود الاتحاد الدولي لنقابات العمال مشاركة النقابات في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية على أساس سنوي، حيث يجلب الوفود ويشارك في المداولات ويُبلغ بوجهات نظر النقابات العمالية والعمال في المفاوضات بشأن الوثائق ذات الصلة.

جدول الأمم المتحدة لأعمال المناخ

يشارك الاتحاد الدولي لنقابات العمال بفعالية، بمعية المنظمات المنتسبة له، في جدول أعمال الأمم المتحدة للمناخ، من قبيل مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما فيها مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون الذي اعتُمد فيه اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ومؤتمر الأطراف الرابع والعشرون الذي عقد في بولندا واعتمدت فيه الأطراف إعلان سيليزيا: التضامن والتحول العادل.

التجارة والتنمية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

يشارك الاتحاد الدولي لنقابات العمال في المؤتمرات والجلسات الرسمية ذات الصلة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما يشارك في لجنة التجارة والتنمية التابعة للمؤتمر بصفة مراقب.

لجنة وضع المرأة

يشارك الاتحاد الدولي لنقابات العمال بانتظام في الدورة السنوية للجنة وضع المرأة التي تستمر أسبوعين، حيث يمثل النقابات العمالية في الأفرقة الرفيعة المستوى، وفي العمل المتعلق بالسياسات مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ولجنة التنمية المستدامة. ومُثلت المنظمة أيضا في الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

٦ - الأنشطة المنجزة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

٦-١- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

يقيم الاتحاد الدولي لنقابات العمال علاقات وثيقة مع الاتحادات النقابية العالمية ومع اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٦-٢- مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع

يمثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال مجموعة التوعية الأساسية لمجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع من حيث تمثيل العمال. ومن بين الأنشطة المشتركة الأخرى، وضع الاتحاد، بمعية المنظمة الدولية لأرباب العمل، اتفاقات ثنائية الأطراف وثلاثية الأطراف ونفذها وأنجزها في سياق مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، وللمرة الأولى، وافقت مجموعة الدول السبع على بيان مشترك مع الشركاء الاجتماعيين الدوليين، والمنظمة الدولية لأرباب العمل/اللجنة الاستشارية للشؤون التجارية والصناعية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي لنقابات العمال/اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع التركيز على ما يلي: (أ) تعزيز اتساق أعمال المنظمات الدولية واحترام معايير العمل الدولية؛ (ب) زيادة فرص الحصول على الحماية الاجتماعية؛ (ج) تكييف مؤسسات سوق العمل وتعزيز تنمية المهارات في عالم العمل الجديد؛ (د) سد الفجوة الجنسانية في العمالة وفي المشاركة والأجور.

٧ - مبررات السعي إلى منح المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال مركز المراقب

يساهم الاتحاد الدولي لنقابات العمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عضويته الموجهة نحو تحقيق النتائج، بما يشمل التأثير الملموس ميدانيا. وبمنح المنظمة مركز المراقب في الجمعية العامة، ستعزز منظومة الأمم المتحدة مصداقيتها كهيئة متعددة الأطراف تروم إيجاد الحلول من خلال الشراكات مع ممثلي العمال. والاتحاد الدولي لنقابات العمال، إلى جانب المنظمة الدولية لأرباب العمل، يمكن أن يكون جسرا استباقيا بين الأمم المتحدة وعالم العمل، في وقت تتطلع فيه الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق الشراكات.

وبصورة أكثر تحديدا، يمكن للمنظمة أن تمضي مستقبلا، استمرارا لما بدأته بالفعل وكما هو موضح في الأمثلة أعلاه، في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وخاصة في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف

التنمية المستدامة، وذلك باتباع النُّهج التالية: (أ) مساعدة الأمم المتحدة على فهم طريقة عمل النقابات العمالية وسبل التواصل الأكثر فعالية؛ (ب) الإسهام بمعرفة وخبرة واسعتي النطاق في شتى جوانب عالم العمل في مبادرات الأمم المتحدة وبرامجها؛ (ج) مساعدة النقابات العمالية على التصدي للانتهاكات والتحديات الأساسية لحقوق الإنسان في مجال العمل؛ (د) إسماع أصوات نقابات العمال العالمية في المناقشات والحوار على الصعيد العالمي بشأن التنمية المستدامة والهجرة وتغير المناخ وتمكين المرأة وإدماج الشباب ومنع نشوب النزاعات.

وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، يشترك الاتحاد الدولي لنقابات العمال في السعي إلى تحقيق الهدف نفسه، ألا وهو إتاحة مستقبل أفضل ومستدام لجميع البشر، وهو غالبا ما يكون أيضا هدفا يتوخاه العمال. على هذا النحو، تمثَّل أصوات العمال تمثيلا ممتازا من قبل الاتحاد الدولي لنقابات العمال، وهي منظمة تنسق دوليا أصواتهم في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، يستدعي إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تمثيلا أقوى للعمال في منظومة الأمم المتحدة. وسيساهم الاتحاد الدولي لنقابات العمال مساهمة كبيرة في الهدف المتمثل في تحسين المساءلة والكفاءة والاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بوسائل تشمل الاضطلاع بوظيفة تصدٍّ قيمة.

وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة مرة أخرى إلى مساهمة الاتحاد الدولي لنقابات العمال في عملية صنع القرار بمنظمة العمل الدولية. والمنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، باعتبارهما من الشركاء الاجتماعيين، يمثلان ٥٠ في المائة من الناخبين المؤهلين داخل منظمة العمل الدولية، ولا غنى عن أصواتهم لموافقة منظمة العمل الدولية على عملية إصلاح الأمم المتحدة وإسهامها فيها. وفي الرسالة المذكورة أعلاه، شكر الأمين العام جميع الهيئات الثلاثية في منظمة العمل الدولية على تعاونها.

وأخيرا، فإن الاتحاد الدولي لنقابات العمال، نظرا لعضويته الطويلة الأمد في منظمة العمل الدولية وتمثيله المتواصل الجيد للعمال فيها، هو أفضل المؤهلين لإشراك أصواتهم في منتديات الأمم المتحدة. والجمعية العامة جهة تنسيق حاسمة يمكن للاتحاد أن يسهم فيها بتمرسه في صنع السياسات في سياق النقابات العمالية في جميع مناطق العالم.

ورغم أن طلبَيْ منح مركز المراقب لكل من المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال يقدَّمان بشكل منفصل، امتثالا للشروط الرسمية لإجراءات الأمم المتحدة، فالطلبان يرتبطان ارتباطا جوهريا ويُتوخى من تقديمهما منح المنظمتين مركز المراقب بشكل متزامن. والواقع أن استمرار فعاليتهما يستوجب استمرار قدرتهما على العمل بشكل مشترك على المستوى العالمي.

٨ - خاتمة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال والاتحادات الأعضاء فيه تمثل صوت النقابات الموحَّد في جميع مراحل عملية صياغة سياسة الأمم المتحدة. وتبين الارتباطات المفصَّلة أعلاه بين الممثل الدولي لاتحادات العمال والأمم المتحدة أنه، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح، تكتسي إقامة الاعتبار لخبرة الاتحاد أهمية بالغة. وأساسا، فإنه، بوصفه ممثلا للاتحادات العمالية، يكون حاسما في التأثير على السياسات المحلية. وهو يضطلع بدور رئيسي في التفاوض بشأن خطة عام ٢٠٣٠ في الأمم المتحدة وعلى

الصعيد القطري، وفي تنفيذها ومتابعتها. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تتضافر جهود منظمات العمال ومنظمات أرباب العمل من خلال الحوار والشراكة الاجتماعيَّين، وهذان عاملان رئيسيان في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والديمقراطية.

والاتحاد الدولي لنقابات العمال، باعتباره ممثل العمال في منظمة العمل الدولية، يشكل، إلى جانب المنظمة الدولية لأرباب العمل، ممثل أرباب العمل، ٥٠ في المائة من الناخبين المؤهلين، ومن ثم فهما حاسمان في عملية صنع القرار في منظمة العمل الدولية التي هي من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وباعتبار الاتحاد الدولي لنقابات العمال جزءً من الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، يمكنه، علاوة على العمل على الوفاء بولاية منظمة العمل الدولية، أن يحدد موقف منظمة العمل الدولية داخل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتعتزم المنظمة استخدام الزخم وأن تدعم الأمم المتحدة في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ستكثف المنظمة اتصالاتها مع الأمم المتحدة وتعزز ما تقيمه معها من علاقات العمل المتسمة بالكفاءة والفعالية.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية

باسم منظمة العمل الدولية، أود أن أعرب عن تأييدي للطلب المقدم من المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال لمنحهما مركز المراقب في الجمعية العامة.

وتضطلع المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال بدور طويل الأمد في تمثيل مصالح منظمات العمال وأرباب العمل في هيكل الحوكمة الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، ويساهمان مباشرة في تطوير معايير العمل الدولية وتعزيز العمل اللائق للجميع. وتضم عضويتهما أكثر من ٢٠٧ ملايين عامل و ٥٠ مليون عمل تجاري، على التوالي، في أكثر من ١٥٠ دولة.

وكلتا المؤسستان جهة مؤثرة في العالم المتعدد الأطراف، في الأمم المتحدة وكذلك في مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع وغيرها من المنتديات. وهما ملتزمتان التزاما قويا بالتنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والمنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال شريكان مؤسِّسان وعضوان في مجلس الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ويمثلان منظمات العمال وأرباب العمل في مجلس حقوق الإنسان ويضطلعان بدور أساسي في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد ساهما في المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وهما من الجهات المعنية الأساسية في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

ونحن على ثقة من أنه، بمنح مركز المراقب في الجمعية العامة لكل من المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، ستتخذ الدول الأعضاء خطوة مهمة نحو تعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي. وسيتيح ذلك زيادة مشاركة الأعمال التجارية والعمال في تطوير السياسات والمعايير العالمية مع المساعدة في حشد دعم الملايين من أصحاب المصلحة لتنفيذ النتائج المتفق عليها دوليا.

وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سيكون من المهم كثيرا أن يُعتمَد على مساهمات النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل المنتسبة إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأرباب العمل، على التوالي، والعمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات والحوار الاجتماعي.

ومن شأن مركز المراقب هذا أن يتيح مشاركة أكثر اتساقا وتواؤما وشرعية للعمال وأرباب العمل في المجالات التي يكون فيها تعزيز مشاركة القطاع الخاص أكثر إلحاحا، بما يشمل تغير المناخ وتمكين المرأة وتشجيع الشباب والسلام المستدام.

ولكل هذه الأسباب، آمل أن تكونوا في وضع يسمح لكم بتقديم الدعم لطلب منح مركز المراقب للمنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال في الجمعية العامة.

(توقيع) غي **رايدر**
المدير العام لمنظمة العمل الدولية

المرفق الثالث

مشروع قرار

منح الاتحاد الدولي لنقابات العمال مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لنقابات العمال،

١ - ***تقرر*** دعوة الاتحاد الدولي لنقابات العمال إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.